محليات

## نالوا فضية و٣ برونزيات و٥ شهادات تقدير.. ورفعوا علم البلاد في تايلاند والهند وأذربيجان وكازاخستان

# السيدة أسماء الأسد تستقبل الفائزين من فريق الأولمبياد العلمي السوري

**الوطن**

في إطار متابعتها الدائمة لهم ولزملائهم في مختلف مراحل مشاركاتهم ونجاحاتهم السابقة، الوطنية والدولية، استقبلت السيدة أسماء الأسد الطلاب الفائزين من فريق الأولمبياد العلمي السوري الذين نجحوا بأن يكونوا سفراء حقيقيين لبلدهم في المشاركات الدولية الخارجية لعام ٢٠١٥.

وبحسب الموقع الرسمي لرئاسة الجمهورية العربية السورية على فيسبوك فإن الطلاب الفائزين رفعوا علم سورية في سماء تايلاند، الهند، أذربيجان، وكازاخستان، ونالوا ميدالية فضية و٣ برونزيات و٥ شهادات تقدير في ميادين العلوم المختلفة.

وهنأت السيدة أسماء الطلاب على جهودهم وإصرارهم الذين أثمرا هذا الإنجاز، فكانوا القدوة والأمل بمستقبل زاهر لسورية رغم كل ما تعانيه اليوم من تحديات.

وبحسب الموقع الرئاسي فإن الطلاب «صبروا واجتهدوا رغم التحدّيات، فكانت رياح سفنهم كما أرادوا لها أن تكون، وتألّقوا هذا العام بأعلى حصيلة إنجازات لهم من حيث الكمّ والنوع على المستوى الدولي»، وتابع الموقع: «قصص نجاح وتفوق وتميز قد لا نعلم عنها الكثير لكنهم سطروها بتصميمهم وعزيمتهم، وتعلموا أن لا مستحيل مع الإرادة، وآمنوا أن الأوطان تُبنى بالعلم».

---

## دراسة لإمكانية مقايضة المنتجات الزراعية مع بعض الدول الصديقة

# القادري لـ«الوطن»: إعداد دراسات لمشاريع تكون باكورة التعافي المبكر والنهوض بالقدرات المحلية

**عمار الياسين**

تأثر القطاع الزراعي شأنه شأن القطاعات الاقتصادية الأخرى بالأزمة التي يمر بها بلدنا، إلا أن ما يميز هذا القطاع هو قدرته على الصمود والاستمرار ولو بوتائر أقل من تلك التي عهدناها في السنوات السابقة، وعلى اعتبار أن القطاع الزراعي هو القطاع الممول الأساس للمنتجات الغذائية فقد حقق بعداً أساسياً من أبعاد الأمن الغذائي ألا وهو إتاحة الغذاء.

وزير الزراعة والإصلاح الزراعي المهندس أحمد القادري أكد في حديث خاص لـ«الوطن» أن من أهم مقومات الصمود والاستمرار بالعملية الإنتاجية في القطاع الزراعي «إصرار الفلاحين على زراعة أرضهم رغم جميع الظروف المحيطة بعملهم، إضافة إلى استمرار الحكومة بدعم هذا القطاع واتخاذ الإجراءات الكفيلة بالتخفيف من الآثار السلبية لهذه الأزمة، ومنها (اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتأمين مستلزمات الإنتاج وإيصالها للمنتجين ضمن الإمكانات المتاحة ما شجع المنتجين على الاستمرار بالعملية الإنتاجية، إضافة إلى تقديم التسهيلات والدعم المالي للمنتجين للاستمرار في إنتاجهم من خلال دعم أسعار البذار وسعر المنتج النهائي أو الدعم الكامل على أساس وحدة المساحة).

وفيما يخص إمكانية الاستفادة واستثمار العلاقات الثنائية مع الدول الصديقة لتطوير القطاع الزراعي، أوضح القادري أن الدول الصديقة ومنها (إيران – روسيا الاتحادية– روسيا البيضاء– كوريا– كوبا– الهند – الصين – ودول بريكس وغيرها) حافظت على مواقفها الثابتة تجاه ما يمر به القطر من الحرب الإرهابية التي تشن عليه، وأكدت حرصها الشديد على الاستمرار في تقديم الدعم للشعب السوري في جميع المجالات وخاصة في مجال القطاع الزراعي، لافتاً إلى أنه يمكن من خلال تفعيل علاقات التعاون الثنائية مع هذه الدول تطوير القطاع الزراعي وخاصة في ظل العقوبات الظالمة المفروضة على البلاد من خلال (تبادل المنتجات الزراعية مع هذه الدول والتي تعتبر سوقاً مناسباً لتصريف منتجاتنا الزراعية التي تتمتع بمواصفات عالمية عالية ومرغوبة من قبل شعوب هذه الدول وخاصة بعد إنشاء الكريدور الأخضر مع جمهورية روسيا الاتحادية الذي سهل عمليات النقل بشكل كبير، كما يمكن الاستفادة من الكريدور الأخضر مع عدة دول أخرى مثل بيلاروسيا، كاشفاً عن التحضير حالياً لوضع آلية مناسبة لتطوير عمليات الاستيراد والتصدير من جمهورية بيلاروسيا مع جميع المؤسسات والهيئات المعنية بالموضوع مثل (هيئة الاستثمار– اتحاد المصدرين السوريين – غرف الصناعة والزراعة والتجارة) وغيرها.

وأشار القادري إلى أنه يتم حالياً دراسة إمكانية مقايضة المنتجات الزراعية مع بعض الدول أهمها (كوبا)، حيث تم تبادل قوائم المنتجات الزراعية المتاحة للتصدير والمنتجات التي يمكن مقايضتها بمواد ضرورية ومهمة للسوق السورية مثلاً (زيت الزيتون –الخضار– الفاكهة) بمواد أخرى مثل (اللحوم –القهوة– اللقاحات –الأدوية البيطرية)، إضافة إلى مستلزمات الإنتاج الزراعي من المكننة الزراعية (الجرارات –الحصادات –البذارات)، وأضاف: تم إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية لمشاريع تكون باكورة التعافي المبكر والنهوض بالقدرات المحلية وتم عرضها على كل من (إيران– روسيا الاتحادية– بيلاروسيا– الهند)، ومن هذه المشاريع (معمل إنتاج لقاح الحمى القلاعية محلياً، وإنتاج لقاح البروسيلا بالتخمير).

---

# رئيس لجنة الشكاوى والعرائض لـ«الوطن»: محاربة الفساد لا تكون بالأقوال وبفصل موظفين من الدرجة الثانية والثالثة

## قبول تسجيل الدعوى في القضاء للموظفين المفصولين بتقارير كيدية لإعادتهم للعمل

**محمد منار حميجو**

اعتبر رئيس لجنة الشكاوى والعرائض في مجلس الشعب العضو مجيب عبد الرحمن دندل أن رئيس مجلس الوزراء عجز عن تحقيق ثلاثة أمور أساسية وهي المواد الأساسية التي يحتاجها المواطن ومحاربة الفساد ودعم أفراد الجيش العربي السوري، داعياً إلى تغيير الحكومة والنهج الذي تمارسه وتشكيل حكومة حرب تكون رشيقة تؤمن مستلزمات المواطن السوري وتخفف الضغط عنه.

وفي لقاء خص الوطن به قال دندل: إنني غير راض على أداء الحكومة الحالية ولاسيما انها لم تجد آليّة جدية لمحاربة الفساد والمفسدين الذين لهم مصلحة في استمرار الأزمة، معتبراً أن محاربة الفساد لا يكون بفصل الموظفين من الدرجة الثانية والثالثة.

وتابع دندل: إن محاربة الفساد ليست أقوالاً بل أفعال وإنه يجب أن تقرن أفعالنا بأقوالنا، مشدداً على ضرورة أن يكون للقضاء دور في هذا الموضوع باتخاذ الإجراءات المناسبة حينما تتوافر بين يديه معطيات، مؤكداً أنه منذ بداية الأزمة وإلى الآن لا يوجد محاسبة فعلية للمفسدين وأن تحقيق النصر يبدأ من محاسبتنا للمفسدين الذين نحن نسميهم دواعش الداخل.

وقال دندل إن التغيير لا يكون بمجرد تغيير الأشخاص بل لا بد من تغيير نهج الحكومة بحيث يكون همها الأول تأمين حاجات المواطنين الأساسية وأنا كعضو في مجلس الشعب غير راض على أدائها وأداء رئيس الحكومة، مستدركاً أنه من الجهة الثانية لابد أن نراعي أن الظروف الراهنة صعبة وأن سورية تتعرض لحرب كونية ولذلك فإن هناك الكثير من الوعود التي يطلقها رئيس مجلس الوزراء أو بعض الوزراء في أمور خدمية كالكهرباء والمياه وبعد ساعات أو أيام لا يتم تنفيذها نتيجة عمل تخريبي من العصابات المسلحة.

وكشف دندل أنه تم استجواب عدد من الوزراء ونائب رئيس مجلس الوزراء وأنه أسبوعياً تتلقى اللجنة شكاوى عليهم، نافياً بذلك الشائعات التي تثار عن أعضاء المجلس بأنهم لا يقومون بأي دور يذكر، مؤكداً أن الأعضاء انتقدوا أداء الكثير من الوزراء تحت قبة المجلس وفي اجتماع اللجان، مشيراً إلى أنه في الوقت ذاته لا يجب أن يتعسف العضو في استخدام حقه الدستوري وهو طلب استجواب أعضاء السلطة التنفيذية من دون أن تتوافر معطيات لديه بأن أحد الوزراء ارتكب فعلا مخالفاً للدستور والقانون.

> أسبوعياً نتلقى شكاوى على الوزراء

واستطرد دندل أن مطالب مجلس الشعب تحت سقف الدستور والقانون ولذلك فإن دور عضو المجلس هو تاريخي منذ تأسيسه وإلى هذا الدور التشريعي الأول والذي جاء أثناء الأزمة، مؤكداً أن أعضاء المجلس دائماً يحاولون تطوير أدائهم بحيث يصبح أفضل ولاسيما أنهم يمثلون الشعب وأن هناك الكثير منهم تعرضوا لضغوط وتهديدات إضافة إلى استشهاد عدد منهم على يد العصابات المسلحة.

وأشار دندل إلى أنه لا يوجد أحد يضغط على عضو المجلس فهو لديه الحصانة الكافية التي تخوله أن ينقل هموم المواطن إلى الجهات المختصة بكل جرأة وشفافية، وأنه خلال وجوده في المجلس لم يتلق أي ضغط من أحد سواء من أحزاب الجبهة أم من الكتلة البعثية في المجلس.

وعما يتعلق بلجنة الشكوى والعرائض وعملها أوضح دندل أن هذه اللجنة تعد من اللجان الدائمة في المجلس وهي مختصة في استقبال الشكاوى الفردية من المواطنين والعرائض والتي تقدم بشكل جماعي، إضافة إلى عملها الجديد وهو متابعة ملف المفقودين والموقوفين مع الجهات المختصة، مؤكداً أن هذا العمل جاء بتوجيه من رئيس المجلس ومكتب المجلس.

وبين دندل أن اللجنة تستقبل الشكاوى إما مكتوبة أو هاتفية ومن ثم تتم دراسة هذه الشكوى بين أعضاء اللجنة وفي حال كانت قانونية يتم التواصل مع الوزير المختص أو إذا اضطر الأمر تتم دعوة الوزير المختص إلى اجتماع مع اللجنة، مؤكداً أنه أحياناً يكون هناك فهم خاطئ في تطبيق القانون أو تقصير من الموظف ومن هنا يأتي دور اللجنة في التواصل مع الجهات المختصة لحل المشكلة القائمة ولاسيما إذا كان الموضوع يخص الشأن العام.

وأعلن دندل أن اللجنة حالياً تدرس وضع المفصولين من العمل والذين فصلوا نتيجة تقارير كيدية وفق المادة ١٣٧ من قانون العاملين الأساسي في الدولة ولاسيما أن هناك الكثير من الشكاوى على قرارات رئيس الحكومة في هذا الصدد، كاشفاً أنه تم التواصل معه لتبيان الحقائق وخاصة أن هناك الكثير من العاملين فصلوا نتيجة تقارير كيدية.

وأضاف دندل: إن رئيس مجلس الوزراء وبالتنسيق مع مجلس القضاء الأعلى تم قبول تسجيل الدعاوى للموظفين المفصولين بناء على هذه التقارير لتبرئتهم من التهمة وأن هناك العديد من الدعاوى سجلت وصدرت أحكام لمصلحة الموظفين وتمت إعادتهم للعمل ولاسيما أنه لا توجد إدانة واضحة لهم، معتبرا أن المادة السالفة الذكر مخالفة للدستور ويجب تعديلها أو إلغاؤها.

ودعا دندل إلى عدم اتخاذ قرارات خاطئة بناء على عدم وجود معطيات واضحة وحقيقية وخاصة فيما يتعلق بملف العاملين المفصولين بناء على تقارير كيدية مشدداً على ضرورة أن تكون القرارات دقيقة بحق من يشكل حاضنة للدولة والقانون.

---

# الطالب «العسكري» يؤدي واجبه الوطني فهل ينال حقه الجامعي؟!

**اللاذقية - عبير سمير محمود**

هل يعود الأمل لشباب سوري اعتاد على حمل السلاح في جبهات القتال لأن يحمل قلمه مرة أخرى بعد أن تركه منذ بداية الحرب على سورية؟ سؤال لم يفكّر بإجابته كثيراً بعض الشباب الذين التقتهم «الوطن» أثناء استفسارهم في جامعة تشرين عن أوضاعهم الجامعية حالياً علماً أنهم لا يزالون على جبهات القتال يدافعون عن الوطن، ومن سنحت له الفرصة وأخذ إجازة من خدمته توجه للجامعة لينظر في وضعه فيراه على حاله ويجيبه بعض الموظفين «بانتظار مرسوم يا بني» ليسأل هذا الطالب والجندي في الجيش الذي لم تسمح له كرامته وهو على جبهة القتال أثناء فترة الامتحان أن يتخلى عن واجبه المقدس في الدفاع عن أرضه مع رفاق سلاحه بأن يتوجه لجامعته لتقديم امتحاناته وهو في السنة الأخيرة لينال شهادته الجامعية التي كان يحلم بها وقت كان الحلم أبيض بعيداً عن دماء الحرب السوداء التي نعيشها اليوم، لماذا لا يحق للطالب العسكري أن يتقدم لكل دورة إمتحانية مراعاة لوضعه، والجميع على دراية أنه قد لا يستطيع الحصول على إجازة من خدمته أثناء مواعيد تقديمه لمواده كلها، فلمَ لا يُنظر في وضع هؤلاء الطلبة الجنودَ الذين لم يفقدوا الأمل في عودتهم لحمل القلم بعد أن حملوا السلاح دفاعاً عن أرضهم، ومع كل فرصة تسنح لهم إجازة من الخدمة الإلزامية يتوجهون لجامعاتهم لمعرفة ما إذا كان قد جدّ أي جديد في أوضاعهم الجامعية ومنهم (ر، ر) طالب في جامعة تشرين – كلية الآداب قسم اللغة العربية – السنة الرابعة – الذي يؤدي واجبه الإلزامي في خدمة الجيش العربي السوري منذ أربع سنوات ونصف السنة وهو اليوم في محافظة درعا إلا أنه مع كل إجازة يحصل عليها يعود ويسأل عن وضعه الجامعي ليقول لـ«الوطن»: منذ تأديتي واجبي في خدمة الوطن وأنا أحاول إكمال دراستي ولكن دون جدوى، فمن المعركة في درعا إلى الجامعة في اللاذقية ولكن فقط لأسأل وليس لتقديم امتحان لأن وضعي الجامعي الحالي لا يسمح لي بالتقدم للامتحانات وأعتبر «من خارج الجامعة» كما يقولون لي في كل مرة آتي إلى هنا بأن لا قرارات جديدة تفيد وضعي، وبهذا الوضع يحق لي فقط تقديم أربع دورات متتالية وإن غبت عن واحدة تحسب ولا تُبرر، وغيابي فقط لأني أخدم الوطن ولا مجال لإجازات متكررة تزامناً مع وقتها المحدد بالجامعة، وكذلك لا يُسمح لي بالنقل إلى الجامعة في درعا لنفس السبب، وإلا لكنت تخرجت ونلت شهادتي الجامعية لأنتظر بكل شرف نيل الشهادة في المعركة، وكل ما أطلبه اليوم ومثلي الكثير من رفاق السلاح الذين من الطلبة الجامعيين المستنفدين بسبب ظروف الحرب كتجاوز السن المحدد وانقطاع عن الجامعة لم نستطع التقدم لدورات «من خارج الجامعة» المتتالية وهذا شرط نتمنى أن يلغى أو أن يتم استثناؤنا منه لأننا على جبهات القتال ولسنا في المقاهي ولم نتغيب عن الامتحان بقصد متعمّد!!

وبالعودة لمدير شؤون الطلاب المركزية في جامعة تشرين الدكتور هاني ودح أكد لـ«الوطن» أن مقترح دورات تعويضية للطلاب المستنفدين الذين يؤدون واجبهم في خدمة الوطن الإلزامية أو الاحتياطية قد يساعدهم في إنهاء مرحلتهم الجامعية كبديل من الدورات الأربع المتتالية التي قد لا تسمح له ظروفه من التقدم لامتحانه وخاصة أنها مشروطة بأن تكون متتالية.

من جانبه شدّد نائب عميد كلية الآداب للشؤون الإدارية الدكتور محمد فرحة في لقاء مع «الوطن» على أحقية الطالب الذي يخدم وطنه ويدافع عن أبناء بلده في أن يتمّ دراسته الجامعية بتسهيلات خاصة مضيفاً: نناشد وزارة التعليم العالي النظر في وضع الطالب «العسكري» الذي مُنح أربع دورات وهي لكل من يتقدّم بسبب وضعه الذي يعد (من خارج الجامعة) وهذه الدورات لا تعوّض، نناشدها بألا يتم احتساب أي دورة لم يستطع التقدم لها، مبيناً أن شكاوى عديدة ترد الجامعة بشكل كبير من الطلاب عن طريق ذويهم الذين يرجون ألا يفقد أبناؤهم حقهم في إكمال تعليمهم وهؤلاء الطلاب ومنهم الكثير في كلية الآداب يطالبوننا بالنظر في وضعهم حتى يستطيعوا نيل الإجازة الجامعية مطالبين بإتاحة الفرص أمامهم بالتقدم لكل دورة إمتحانية لأنهم وبسبب وجودهم بالخدمة العسكرية وعلى جبهات القتال لم يستطيعوا التقدم لبعض هذه الدورات، ووفقاً للأنظمة النافذة هذه الدورات الأربع لا تعوّض وبالتالي يصبح هذا الطالب العسكري مستنفداً.

---

## طاولة وكرسيان

# عبدالقادر: سنوفر كل مقومات صمود أبناء القنيطرة

**القنيطرة - الوطن**

ثالث جولة على قرية جبا التي ضربت مثالا في الوطنية والأخلاق كحال خان أرنبة وحضر والبعث من خلال تشبثهم بمنازلهم وأرضهم وتصديهم للعصابات الإرهابية وتجسيدهم حب الوطن ووقوفهم إلى جانب الجيش العربي السوري أسطورة القرن الحادي والعشرين، بهذه العبارات بدأ محافظ القنيطرة أحمد شيخ عبدالقادر اللقاء الجماهيري مع أبناء البلدة التي صمدت في الشهر السادس أمام هجمات الإرهابيين وتعرضها لأكثر من عشرة آلاف قذيفة صاروخية ومدفع وهاون.

وأكد عبدالقادر أن الحكومة تسعى لتقديم أفضل الخدمات للمواطنين ولكن المسلحين يحولون دون ذلك من خلال استهدافهم المتكرر لخطوط الكهرباء وصهاريج المحروقات وسيارات الطحين والسكر، وباسم الشرفاء في المحافظة نقول لهؤلاء المرتزقة نحن أصحاب حق، فجبا لأبناء جبا وحدهم وليست للشيشاني أو الأفغاني أو السعودي، لافتا إلى أن الأرض لمن يدافع عنها ويحميها.

وأشار المحافظ إلى أن من واجباته متابعة قضايا المواطنين والتواصل الدائم معهم لمعرفة احتياجاتهم الخدمية وحل همومهم ومشاكلهم، وخاصة أولئك الذين ضحوا بأرواحهم، فلولا دماؤهم لما صمدت سورية وذوو الشهداء يستحقون الكثير وهم خط أحمر وجميع طلباتهم مستجابة في سبيل تعزيز صمودهم والبقاء في منازلهم وسيقدم لهم الأفضل فهم يستحقون الأكثر.

ولفت عبد القادر إلى أن هم السيد الرئيس بشار الأسد الوطن والمواطن والجندي واليوم يقود السفينة إلى بر الأمان وكل المؤشرات تدل على أن النصر قادم، فسورية قوية بشعبها والتفافه حول قيادته وبجيشها ولن تبخل المحافظة على أبناء قرية جبا التي تعرضت لأكثر من عشرة آلاف قذيفة وصمد أهلها ودحروا الإرهاب مع الجيش الباسل.

ومن أبرز الطلبات التي تقدم بها أهالي جبا إلى المحافظ ضرورة التعويض على الفلاحين المتضررين جراء الأعمال الإرهابية الأخيرة وتأمين مادة السماد والبذار في وقتها المحدد من المصرف الزراعي واستصلاح الأراضي في المناطق الآمنة وتأمين المازوت للأغراض الزراعية ودعم مربي الثروة الحيوانية بالمقن العلفي.

ومن جانب آخر انتهت لجنة المحروقات بالقنيطرة إلى اعتماد كامل الكميات الواردة إلى تجمع الفضل للتدفئة فقط وعلى الجهات العامة طلب حاجتها من المحافظة، ولكن ما يثير الدهشة والاستغراب أن فرع محروقات القنيطرة كمن لا قلب له وإنما يعيش على البطارية فلا كوادر ولا إمكانيات ولا تتوافر فيه أية مقومة من مقومات العمل، حيث أبدى المحافظ عدم رضاه رغم مرور أكثر من سنة على إحداثه وقال متسائلاً: بعد سنة على إحداث الفرع ولا نؤمن إلا طاولة وكرسيين ولست راضياً نهائياً على ذلك!؟

وطالب محافظ القنيطرة بتقدير الجهد والدعم الحكومي وصعوبة تأمين المشتقات وإيصالها للمواطن وواجبنا الأخلاقي المحافظة على ذلك الجهد من خلال متابعة وصولها إلى محطات ومراكز التوزيع وبالتالي إلى مستحقيها، مشدداً على متابعة وصول مادة المحروقات إلى مراكز ومحطات التوزيع وفي حال عدم ورود أي طلب اتخاذ كل الإجراءات بحق المخالفين.

وأكد شيخ عبدالقادر ضرورة مراجعة آلية توزيع مادة المازوت للتدفئة وتقييم المرحلة السابقة للوقوف على الواقع والإسراع في عملية التوزيع كي لا يصاب أي مواطن بالغبن والإجحاف، مع تشكيل لجنة لدراسة آلية التوزيع برئاسة قائد شرطة المحافظة ونائب المحافظ وعضو المكتب التنفيذي المختص ومديري التموين والمحروقات للوقوف على آلية توزيع مادة مازوت التدفئة ووصولها للمواطن والكمية التي يستحقها والمقدرة بـ٢٠٠ لتر خلال ٢٠١٥.